الإشغالات القائمة على الأملاك العامة بطرطوس دون معالجة حتى الآن!

| طرطوس- الوطن

تعاني الكثير من شوارع وأحياء وساحات وأرصفة وحدائق مدينة طرطوس من الإشغالات العشوائية غير المرخصة والتي تعكس الفوضى وعدم التقيد بالقوانين والأنظمة، إضافة لحالات عديدة من الفساد المرتكب من المعنيين في المدينة.

وسبق أن باشر مجلس المدينة الجديد بحملة لإزالة تلك الإشغالات في النصف الثاني من شهر تشرين الأول من العام الماضي منطلقاً من المشبكة العليا والكراجات القديمة إلا أن بعض أعضاء مجلس المدينة ضغطوا للتوقف عن الحملة لحين دراسة الموضوع بدقة أو إزالته بشكل ودي.

ومن ثم اتخاذ قرار في مجلس المدينة يفضي بالمحصلة لمعالجة الواقع السيئ بعيداً عن أي انتقائية لكن ذلك لم يحصل حتى الآن ويخشى أنه لن يحصل بسبب وجود متنفذين ومنتفعين كثر ليس لهم مصلحة في إزالة تلك الإشغالات ولا في تطبيق القانون!

وبين مدير المدينة مظهر حسن أن مجلس المدينة اتخذ قراراً في الدورة التي عقدت في تشرين الثاني من عام ٢٠١٨ الماضي بإيقاف منح أي إشغالات إضافية (أكشاك وغيرها) لحين إعداد جداول توصيف دقيق لجميع أرجاء المدينة حيث يتم فور إنجاز هذا التوصيف خلال الشهر القادم بضبط هذه الإشغالات من خلال إلزام المرخص لهم بحدود إشغالهم وتفعيل العمل بالأسواق الشعبية القائمة بعد تجهيزها من قبل المدينة وإزالة جميع الإشغالات العشوائية غير المرخصة والسعي لتأمين مواقع لأسواق شعبية أخرى تقع على أطراف المدينة بعد تأمين كل الاحتياجات اللازمة لها.

حماة أنفقت مليار ليرة على المياه العام الماضي

| حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحماة مطيع عبشي أن المؤسسة أنفقت ١ مليار ليرة خلال العام الماضي، وأنجزت خطتها بنسبة ١٠٠٪.

وأوضح عبشي لـ«الوطن» أن مشاريع المؤسسة تضمنت تأهيل وصيانة خط جر مياه حماة الأول، في مناطق الرستن والغنطو وتلبيسة وبابا عمرو والدار الكبيرة بتكلفة ٢٥ مليون ليرة، وأن كل التعديات على الخط أزيلت ما ساهم بتخفيف الفاقد المائي وتقليل نسبة الهدر.

وعن مشاريع المؤسسة في ريف حماة الجنوبي الغربي المحرر، قال: نفذت عدة مشاريع بقيمة ١٠٠ مليون ليرة في مناطق وقرى (حربنفسه وجرجيسة وعقرب وطلف وجورين) وشملت هذه الأعمال استبدال تجهيزات وصيانة شبكات.

وأما في مصياف فقد تم استكمال مشروع شبكة مياه قيرون وعنبورة بتكلفة ٨٠ مليون ليرة.

وتم أيضاً استبدال شبكة مياه اللقبة بتكلفة ٣٠٠ مليون ليرة.

وفي منطقة الغاب كشف عبشي أنه حالياً يتم تنفيذ مشاريع خزانات جديدة وصيانة خزانات قديمة بتكلفة تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة.

كما تعمل المؤسسة حالياً على تنفيذ مشروع استبدال شبكات التلول (تل الفار وتل التتن وتل الصياح) في سهل الغاب بتكلفة ٢٢٠ مليون ليرة، وفي قرى خطاب وأرزة يتم إعادة تأهيل مشاريع بقيمة ١٥٠ مليون ليرة تشمل صيانة شبكات وتنفيذ خزانات مياه ونسبة الإنجاز وصلت إلى ٧٠٪.

وأما في مدينة حماة فبيَّن عبشي أن المؤسسة تعمل على تنفيذ مشروع ربط عدد من الآبار وبتكلفة ١٠٠ مليون ليرة بهدف معالجة نقص المياه وتحسين واقع الإرواء في المدينة، بالإضافة لتنفيذ مشروع تحسين واقع المياه في معر شحور وكفراع بتكلفة ٨٥ مليون ليرة وستتم المباشرة بهذا المشروع خلال الأيام القليلة القادمة.

وعن خط الجر الثاني الذي يروي ٦٥ تجمعاً سكانياً في حماة وسلمية، أكد عبشي أن المؤسسة كانت أعلنت البدء بالعمل على استكمال خط الجر الثاني من محطة القصير وحتى مدينة حماة، وهو يعد من أهم المشاريع حيث سيؤمن المياه لمدينة حماة وسلمية و٦٥ تجمعاً سكانياً وتصل تكلفته الإجمالية إلى ٤ مليارات ليرة، وتم تأمين ٨٠٠ مليون ليرة من خطة المؤسسة للعام الحالي ٢٠١٩ وسيتم إنجاز العمل به على مراحل متعددة.

جهاز الرقابة المالية يكشف عن وجود ٣ مليارات ليرة كضرائب ورسوم لم تسددها جامعة دمشق لوزارة المالية

| محمد راكان مصطفى

وجه الجهاز المركزي للرقابة المالية إلى وزير التعليم العالي نتائج التقرير التحقيقي المتضمن المخالفات المرتكبة لدى جامعة دمشق.

وأوضح التقرير التحقيقي رقم ١١/ت. ق تاريخ ٢٠١٨/٣/١٢ الذي حصلت الوطن على نسخة منه مخالفة جامعة دمشق لجهة عدم قيام الجامعة بتسديد ضريبة دخل الرواتب (الخاصة بالباب الأول) وضريبة المساهمة لإعادة الإعمار ورسم الطابع والمجهود الحربي إلى وزارة المالية منذ سنوات طويلة، حيث كان يتم إدراجها في إيرادات الموازنة من دون أي عمليات تحويل فيما بعد وفق إشعارات أصولية.

وأنه كان يتم الاكتفاء بتنظيم جداول واردات جامعة دمشق وفق النموذج (٨-أ) وإرسال هذه الجداول بكتب إلى وزارة المالية- الهيئة العامة للضريبة والرسوم ومديرية الإيرادات لبيان الإيرادات الفعلية لجامعة دمشق فقط، وبالتالي مخالفة قانون الضريبة على الدخل رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية.

ووفقاً لتقرير الجهاز بلغت قيمة هذه الضرائب والرسوم غير المسددة ٢,٦٩٧ مليار ليرة سورية عن الفترة من عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام ٢٠١٦ (لضريبة دخل الرواتب).

إضافة إلى ٣١٣,٢ مليون ليرة سورية لرسم الطابع والمجهود الحربي من عام ٢٠٠٤ ولنهاية عام ٢٠١٦.

ومبلغ ١٧,٢ مليون ليرة سورية ضريبة المساهمة لإعادة الإعمار من عام ٢٠١٣ ولنهاية عام ٢٠١٦.

وبين التقرير القيام بتسجيل التأمينات والتوقيفات للمتعهدين بحساب الإيرادات وصرفها فيما بعد من الباب الخامس بعد تلقين الحاسب اعتماداً وهمياً لا على التعيين وهذا مخالف للأصول المحاسبية لأن الباب الخامس مخصص لتسديد الديون المترتبة للجهات العامة.

وقد حمل التقرير التفتيشي المسؤولية لمحاسبي إدارة النفقات بجامعة دمشق (ن. د) للفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦، والمحاسب (ق. أ) للفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣، وللمحاسب (م. ا) للفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، وللمحاسب (م. ش) شموط للفترة ما قبل عام ٢٠٠٦، لإهمالهم وتقصيرهم في متابعة جداول الحسابات وصحتها وبالتالي مسؤوليتهم عن عدم تحويل الضرائب والرسوم من جهة واعتبارها إيرادات وصرفها من جهة أخرى وخاصة أن الجدول رقم /٢١/ تتم المصادقة عليه من قبلهم بالإضافة إلى مسؤوليتهم التنظيمية عن تسجيل تأمينات وتوقيفات المتعهدين كإيرادات وردها من الباب الخامس المخصص لسداد ديون الجهات العامة وبهذا مخالفة لتعليمات وزارة المالية الصادرة للوحدات الحسابية المستقلة والجدول /٢١/.

وانتهى التقرير إلى التوصية بوضع مخالفة محاسبي الإدارة السيدين (ن، د-ق، أ) بتصرف وزير المالية وذلك لما نسب لهم في متن التقرير لاتخاذ ما يلزم وإعلام الجهاز.

وطلب الجهاز من جامعة دمشق موافاة الجهاز المركزي للرقابة المالية بإشعارات التسديد للخزينة المركزية وذلك للديون المترتبة عليها من عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٦ وذلك عن ضريبة الرواتب بقيمة ٢,٦٩٧ مليار ليرة، ورسم الطابع والمجهود الحربي بقيمة ٣١٣,٢ مليون ليرة سورية، وضريبة المساهمة لإعادة الإعمار بقيمة ١٧,٢ مليون ليرة، بمبلغ إجمالي ٣,٠٢٨ مليار ليرة سورية.

وأشار تقرير الجهاز إلى أنه تم سداد مبلغ ١,٣٠٠ ليرة سورية بموجب الإشعارات رقم /١٧٢١٩٤٨/ تاريخ ٢٠١٧/٥/١٤ ورقم /٢٢٣٥٥٥٨/ تاريخ ٢٠١٨/٢/٥ ورقم /١٩٩٣٤٦٠/ تاريخ ٢٠١٧/١٠/١.

كما لفت التقرير إلى عدم جدوى فرض عقوبة مسلكية (م. ش) و(م. ي. ش) لانتهاء خدماتهم الوظيفية.

كما طلب الجهاز من جامعة دمشق الالتزام بتنفيذ القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وكافة القوانين والأنظمة الناظمة للضرائب والرسوم والفصل التام بين حسابات الموازنة والموارد الذاتية.

إضافة للطلب من وزارة المالية التعميم على كل الجهات العامة لتسديد مبالغ الضرائب والرسوم وفق أحكام القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ وتعليماته التنفيذية، وتنفيذ المادة /١٧/ من القانون ٢٥ لعام ٢٠٠٣ المتعلقة بأسس توزيع الغرامات وقيم المصادرات الناتجة عن مخالفات التهرب الضريبي لاسيما حصة الأشخاص الذين يكتشفون أو يرشدون إلى مطارح ضريبية مخفاة والبالغة ١٠ بالمئة.

نقيب مقاولي السويداء لـ«الوطن»:

اللجنة الوزارية لم تحقق أي نتيجة تنصف المقاولين في المشاريع المتعثرة

| السويداء- عبير صيموعة

أكد رئيس فرع نقابة مقاولي السويداء عامر حمزة أن الأزمة التي مرت بها البلاد قد طالت كافة القطاعات وعادت بنتائج سلبية على المفاصل الحساسة بالدولة ومن هذه السلبيات غياب الأنظمة والقوانين وحلول قوة رأس المال والعلاقات الشخصية وزوال الاهتمام من قبل أصحاب القرار.

وأوضح حمزة انه منذ أكثر من ثلاث سنوات ومقاولي القطر عامة وليس مقاولي السويداء على وجه الحصر يطالبون بحل مشكلة المشاريع المتعاقد عليها منذ بداية الأزمة والمتعثرة رغم الاجتماعات المتكررة مع الجهات المعنية وأصحاب القرار ورغم المواد القانونية الواردة في نظام العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ والتي تعطي الحق للمقاولين بفسخ هذه العقود وأحقيتهم بالتعويض عن كل الأضرار الناجمة نتيجة الحوادث الاستثنائية التي حصلت في البلاد وتجيز لهم وقف تلك الأعمال، مشيراً إلى توجيه رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة واقع المشاريع المتعثرة في السويداء ممثلة بوزيرين اثنين ومحافظ السويداء وأمين الفرع إلا أن هذه اللجنة وعلى مدى فترة عملها لم تحقق أي نتيجة مرجوة تنصف المقاولين رغم تقديم النقابة والدوائر المعنية بمذكرات تفصيلية وحسب طلب اللجنة للمشاريع المنفذة والمتوقفة وأسباب التوقف.

وأضاف: كنا نأمل أن يستند السادة الوزراء بقراراتهم على مواد القانون وأن يكونوا متابعين لكافة العوائق التي اعترضت شريحة المقاولين ولكن ما لاحظناه هو ترحيل المسؤوليات وسرقة الزمن من المقاولين الذين دفعوا ثمن عدم صدور القرار المنصف الذي أدى بدوره إلى خسائر مادية فادحة وأبقى هذه المشاريع معلقة لدى الدوائر الحكومية دون استثمار القيمة المالية لتلك المشاريع، مؤكداً إمكانية وضع حلول بتغيير المواصفات لمشاريع الطرق التي تجيز التنفيذ دون ممانعة الدوائر أو المقاول.

وأشار حمزة إلى أنه تم تقديم الحلول المقترحة للمشاريع المتعثرة إلى اللجنة الوزارية والتي تضمنت فسخ عقود الطرق غير المباشر بتنفيذها وحصر جرد الأعمال في الطرق المباشر بتنفيذها واستلامها وتصفية حقوق المقاولين وإعداد عقود جديدة وبمواصفات أخرى مع تعهد النقابة في حال اتخاذ الحلول المقترحة وإمكانية العمل بها إلزام المقاولين بسحب كافة الدعاوى المقدمة وعدم المطالبة بأي أضرار، مضيفاً: يوجد في المحافظة نحو ١٣ مشروع تنفيذ طرقات متعثراً إضافة إلى ما يزيد على ٢٠ مشروعاً متعثراً لتنفيذ مدارس ضمن المحافظة جرى كذلك تقديم المقترحات لوضح الحلول لها منها استلام العقود على الوضع الراهن وفصل الأعمال المنفذة عن غير المنفذة والتوصل إلى حلول مع المقاولين في العقود التي تتضمن تداخل الأعمال المنفذة فيها مع غير المنفذة سواء بالتنازل عن قيمة الأعمال المتداخلة وفسخ العقود وتصفيتها والمتابعة ضمن عقود وأسعار جديدة حسب الأسعار الرائجة بالأسواق.

وطالب حمزة وضمن الواقع الراهن بضرورة فسخ تلك العقود حسب الأنظمة والقوانين وإسراع البت فيها لرفع الضرر عن المقاولين مستغرباً عدم متابعة الجهات الوصائية وخاصة الوزراء لما يتم نشره عن قضايا المقاولين في وسائل الإعلام كل سواء المكتوبة والمرئية.

برعاية السيدة أسماء الأسد

هيئة التميز والإبداع تتوج الفائزين في المنافسات النهائية

| فادي بيك الشريف

تحت رعاية السيدة أسماء الأسد، احتفلت هيئة التميز والإبداع أمس بتتويج الفائزين في المنافسات النهائية للأولمبياد العلمي السوري، وذلك بحضور وزير شؤون رئاسة الجمهورية منصور عزام (ممثل راعي الحفل) ومحافظ دمشق عادل العلبي وحشد من الشخصيات العلمية والطلاب وذويهم.

وتم أمس الإعلان عن أسماء الفائزين الـ١٥ في المواد العلمية للأولمبياد العلمي السوري وذلك ضمن حفل في دار الأسد للثقافة والفنون بدمشق «الأوبرا» ليبدأ تأهيلهم وتدريبهم لتمثيل سورية في مسابقات الأولمبياد العالمية المقررة الصيف القادم.

علماً أن الاختبارات النهائية للأولمبياد العلمي السوري لموسم ٢٠١٨ -٢٠١٩ والتي تقيمها هيئة التميز والإبداع بعلوم «الرياضيات والفيزياء والكيمياء والمعلوماتية والأحياء» انتهت أمس الأول بمشاركة ٣٦٩ طالباً وطالبة من نخبة مواهب التميز العلمي في مختلف المحافظات.

وأقيمت اختبارات اليوم الختامي في مواد «الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء» في فندق شيراتون دمشق بينما أقيمت اختبارات مادة المعلوماتية في كلية الهندسة المعلوماتية بجامعة دمشق وشملت طلاب الصف الأول الثانوي من المتأهلين عبر مراحل الأولمبياد في موسمه الحالي والبالغ عددهم ٢٣٥ طالباً وطالبة إضافة إلى الطلاب القدامى من أعضاء الفرق الوطنية في علوم الأولمبياد الخمسة والبالغ عددهم ١٣٤ طالباً وطالبة.

وفي تصريح للوطن قال رئيس اللجنة العلمية لاختصاص المعلوماتية للأولمبياد العلمي السوري الدكتور جعفر الخير إن نتائج هذا العام كانت تنافسية جداً بشكل أكبر من السنوات الماضية، ولاسيما مع تشكيل اللجان الفرعية في المحافظات والذي كان له الأثر الإيجابي على تدريب الطلاب، كما أن اندفاع الطلاب كان أكبر.

ولفت الخير إلى أن تدريب الطلاب القدامى لزملائهم الجدد كان له أثر ايجابي في نجاح الطلاب المتفوقين، منوها بأن عدد طلاب المعلوماتية المشاركين في الاختبارات النهائية بلغ ٨٣ طالباً وطالبة، منهم ٥٣ طالباً جدداً أجروا فحصاً مركزياً، و٣٠ قدامى أجروا فحصاً معيارياً.

وبين الخير أنه تم انتقاء ١٥ طالباً جديداً للانضمام للفريق الوطني للمعلوماتية، وسيتم انتقاء ٤ طلاب لتمثيل سورية في الأولمبياد العالمي القادم في «كازخستان»، علماً أن المشاركة الماضية كانت في اليابان.

هذا وكانت منافسات الأولمبياد العلمي السوري لموسم ٢٠١٨-٢٠١٩ انطلقت على مستوى المدارس في الخامس والعشرين من تشرين الأول الماضي بمشاركة جميع طلاب وطالبات الصف الأول الثانوي من مختلف المحافظات والذين قدر عددهم بأكثر من ٩٠ ألف طالب وطالبة.

كما تقام منافسات الأولمبياد العلمي السوري بطريقة هرمية ومتتالية تبدأ بالمدارس، ومن ثم على مستوى المناطق وبعدها على مستوى المحافظات ومن ثم على مستوى سورية لتبدأ بعدها رحلة التأهيل والتدريب بدءاً من المحافظات وصولاً إلى التدريب المركزي من خلال الملتقى العلمي الذي يقام بدمشق صيف كل عام استعدادا للمشاركات العالمية.

انهيار بناء في حلب من أربعة طوابق بسبب رداءة نوعية البناء

مدير صحّة حلب لـ«الوطن»: جميع من كانوا تحت الأنقاض توفوا

| قصي محمد

أكّد مدير صحة حلب زياد حاج طه في تصريح لـ«الوطن» وفاة جميع الأشخاص الذين كانوا تحت الأنقاض نتيجة انهيار المبنى الذي حدث في محافظة حلب، لافتاً إلى أن العدد الكلي الذي كان موجوداً ٦ أفراد لعائلة واحدة من مختلف الأعمار.

وأشار مدير الصحة إلى أنه فور إعلام مديرية الصحة بالحادث الذي حصل في منطقة الصالحين، توجّهت سيارات الإسعاف إلى المنطقة المذكورة وبدأ المسعفون بانتشال الجثث.

وكانت قد أكدت مصادر محلية في محافظة حلب لـ«الوطن» أن عملية إخراج الأفراد الذين توفوا من تحت الأنقاض استمرت لأكثر من ١٠ ساعات تقريباً، موضحة المصادر أن الجثث التي كانت مقيمة في البناء تعود لعائلة.

وفي سياق متصل، أكد مصدر مطلع في بلدية حلب لـ«الوطن» على أن البناء الذي تعرض للانهيار يتألف من أربعة طوابق الأرضي منه محلات والرابع منه مهدّم مسبقاً، مبيناً أن نوعية البناء هي رديئة كونه تم بناؤه من الإسمنت والبلوك وهو مخالف للمواصفات ويقع في منطقة عشوائية.

وبيّن المصدر أن سبب الانهيار يعود أيضاً إلى تسرب مياه إلى أساسات البناء كونها ضعيفة، ونتيجة الأمطار أيضاً، موضحاً أن هذا نتيجة التقرير الفني للجنة السلامة الفرعية التي وصفت أسباب الانهيار.

موضحاً أنه كانت قد حدثت حالات انهيار في بعض المناطق والأحياء المحررة وهي بالأساس أبنية شعبية وهي من الأبنية التجارية غير ملتزمة بالشروط اللازمة، مشيراً إلى أن البناء مسكون من عائلة واحدة والعائلة كانت تقطن الطابق الثالث وهو خالٍ لا يوجد فيه مقيمون غير هذه العائلة.

وكانت قد أكدت مصادر إعلامية على أن أهالي البناء ناشدوا منذ نحو أربعة أيام الجهات المعنية بمعالجة التصدعات التي لحقت في البناء المذكور، لافتة إلى أن العديد من الأبنية السكنية في حلب مهددة بالمصير نفسه، حيث انهار منذ أيام قليلة بناء آخر في حي الشعار، موضحة أن العديد من أبنية الحي مهددة بالانهيار نتيجة تصدعها جراء التفجيرات الإرهابية خلال السنوات السابقة، كما أن الحي يعاني من تهتك في شبكة مياه الشرب والصرف الصحي ما أدى بدوره إلى إلحاق الأذى بأساسات هذه الأبنية.